

2014/09/12

الإسكوا في الإعلام

➤ إطلاق تقرير "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية"

- العربية: 140 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري منذ بدء الأزمة
- الخبر برس: هل ترتهن سوريا للديون الخارجية؟
- العربي الجديد: الإسكوا: 237 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري في 2015

- **Ghana Online: War Sets Syria Back Three Decades in Human Development – ESCWA**

القصاصات مفصلة

140 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري منذ بدء الأزمة

العربية

بعد أكثر من ثلاث سنوات على بدء الأزمة السورية، أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تقريراً نشرت فيه تداعيات النزاع في سوريا على الاقتصاد السوري والعقبات لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

التقرير تناول انهيار النمو، واقع الاقتصاد مقارنة مع اقتصادات عربية أخرى، والخسائر على صعد الناتج المحلي، إضافة إلى معدلات الفقر والبطالة والتعليم والوضع الصحي.

وأشار التقرير إلى أن 140 مليار دولار أميركي هي مجموع خسائر الاقتصاد السوري منذ بدء الأزمة السورية، وأكثر من مليوني وحدة سكنية تضررت، معظمها في حلب وحمص وريف دمشق، وبنسبة أقل في درعا والرقعة ودير الزور والحسكة وإدلب واللاذقية وحماة، أما نسبة التضرر الأقل فكانت في الرقة والحسكة والقنيطرة.

وتناولت الدراسة تداعيات النزاع السوري على الاقتصاد مقارنة بما كان عليه قبل بدء الأزمة، فمن حيث النمو، تراجع الناتج المحلي إلى النصف، فبعد أن كان في العام 2010 يصل إلى 60.15 مليار دولار أميركي وصل في 2013 إلى 33.45 مليار، وارتفعت نسبة التضخم إلى تسعين في المئة، إذ كانت 4.4 في المئة في العام 2010، وأصبحت 89.62 في المئة في العام 2013.

أما نسبة الصادرات فتراجعت بخمسة وتسعين في المئة، والواردات إلى ثلاثة وتسعين في المئة، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن البطالة ارتفعت من أقل من تسعة في المئة في العام 2010 إلى أربعة وخمسين في المئة في العام 2013.

أرقام سورية

وتحدث الدكتور هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا لـ"العربية.نت" قائلاً إن هذه المؤشرات والأرقام قدمتها هيئات حكومية سورية وأخرى جاءت من خبراء كلفتهم الإسكوا بهذه المهمة، لافتاً إلى أن هناك فقط قطاع الزراعة الذي لم يبد أي تراجع يذكر، لأن الزراعة استمرت رغم الأوضاع الأمنية المتدهورة، وأن عدداً من المزارعين السوريين مارسوا عملهم في أرياف أخرى نزحوا إليها، وأكبر دليل على أن الزراعة لم تتأثر هي أنه لم تسجل حالات مجاعة في البلاد حتى الساعة.

وأضاف بشير لـ"العربية.نت": "عادة نفرح كخبراء اقتصاديين إن صحت توقعاتنا، لكن الأمر اختلف مع الحالة السورية، لأن جميع توقعاتنا كانت في مكانها فيما تعلق بتدهور النمو والاقتصاد، فعلى سبيل المثال، في العام 2011 توقعنا أن تصل نسبة البطالة في سوريا في العام 2013 إلى 49 في المئة، وإذ بها تتجاوز الـ54 في المئة، متخطية بذلك توقعاتنا للأسف".

وشمل التقرير قطاعات سورية حيوية، كالنفط وهي من القطاعات الأولية التي تأثرت بشكل سلبي، فمن إنتاج يومي وصل إلى ثلاثمئة وسبعة وسبعين ألف برميل في العام 2010 إلى ثمانية وعشرين ألف برميل يومياً في العام 2013، هذا وارتفع معدل الفقر إلى تسعة وستين في المئة، أما معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي فهبط من ثمانية وتسعين في المئة إلى سبعين في المئة، أما الالتحاق بالصف الأول والوصول إلى نهاية المرحلة الابتدائية فكان 96 في المئة في 2010 وأصبح 49.4 في المئة في العام 2013.

وسجلت الدراسة ارتفاعاً في نسبة معدل الوفيات لدى الأطفال ما دون الخامسة والأطفال الرضع، وانخفاضاً في الحصانة ضد مرض الحصبة من 92.9 في المئة إلى 57 في المئة، حتى إن بعض المحافظات السورية شهدت تدهوراً في معدلات حصانة الأطفال ضد الحصبة وصلت إلى السبعين في المئة!

وفيات الأمهات

كذلك تناولت الدراسة صحة الأمهات، فلو حظ ارتفاع في معدل وفيات الأمهات بسبب ضعف الخدمات الصحية الإنجابية، ونقص الأدوية وانقطاع الطرق.

كما لاحظ التقرير عودة عدد من الأمراض كان نسيها السوريون كالسّل وشلل الأطفال والحمى المالطية والحصبة والسحايا، واستفحال أمراض أخرى كحبة حلب أو الليشمانيا والتهاب الكبد الفيروسي.

أما الدكتور، عبدالله الدردري، وهو كبير الاقتصاديين في الإسكوا ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة الذي ترأس المؤتمر الصحافي، فأكد أن سوريا كانت على وشك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ألفين وخمسة عشر، والتي وضعت في العام ألفين، لكنها الآن وبعد أكثر من ثلاث سنوات من النزاع، أصبحت بعيدة كل البعد عن ذلك.

وأوضح الدردري أنه بعد أن كانت سوريا في المرتبة الخامسة بعد عمان ومصر وتونس والمملكة العربية السعودية، أصبحت الآن تتدّيل القائمة بعد الصومال التي حلت في المرتبة الأخيرة، فسوريا كانت تتقدم الجزائر والمغرب والأردن وفلسطين واليمن والعراق وجيبوتي والسودان، لكنها الآن تراجعت لتصبح ما قبل الأخيرة، وهو وضع لا يستبعد الخبراء الاقتصاديون أن يسوء أكثر في حال استمرت الأزمة.

ولكن رغم هذه الأجواء التشاؤمية، أكد الدكتور الدردري لـ"العربية.نت" أنه مازال هناك أمل، إذ إن الأرقام والمؤشرات تظهر أن سوريا لديها القدرة على النهوض وإعادة البناء، لكن ذلك يتطلب جهداً داخلياً ودعمًا دولياً، لافتاً في الوقت عينه إلى أنه بات من المستحيل تمويل العجز في الموازنة السورية إلا من خلال التمويل الخارجي أو المنح أو الديون أو الاستثمارات الأجنبية.

هل ترتهن سوريا للديون الخارجية؟

الخبر برس

نقلت صحيفة "الأخبار" اللبنانية، ما جاء على لسان عبدالله الدردري، كبير الاقتصاديين في "الإسكوا"، مشيرةً إلى أن فحوى حديثه يتلخّص بالترويج إلى "حتمية ارتهان سوريا للديون الخارجية"، فالدردري، الذي شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية، يقول: "لم يعد بالإمكان تمويل

العجز بالمدخرات الداخلية، ولا بد من المنح أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الديون الخارجية من أجل الاستمرار بتمويل عجز الموازنة”.

الدردي كان يقدم الخلاصة والهدف من التقرير “التقني” الذي أطلقته “الإسكوا” منذ يومين، وعنوانه “النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية”.

في المقابل، طالب رسلان خضور، عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الدول الأعضاء في “الإسكوا” برفع الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها على سوريا، مؤكداً أن ذلك من شأنه تحسين المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية التي تتخذ “الإسكوا” من تدهورها ذريعة للإيحاء بأن سوريا أمام أمر واقع يفرض عليها الاستدانة من الخارج وقبول المنح المشروطة.

ويرى خضور أن “ثمة مبالغة في أرقام التقرير التي تشير إلى تضرر حوالي 50% من المساكن جراء الحرب، وسقوط حوالي 90% من السكان دون خط الفقر”، مبدياً توجسه من “خريطة الطريق” ذات البعد “السياسي _ الأمني” الواردة في التقرير.

ويقول خضور إن لدى سوريا مصادر دخل محلية تكفي لإعادة الإعمار، وإنها تعوّل على دول “البريكس” (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وغيرها من الدول غير الأطلسية لتقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل العملية، مضيفاً إن على الدول التي شاركت بتسليح “داعش” و”جبهة النصرة” أن تدفع تعويضات، لا منحاً، عن الجرائم التي ارتكبتها التنظيمات التي ترعاها.

وكان الدردي استهل كلامه بالقول إن “السؤال هو ما الذي بقي من سوريا” التي “كانت بالفعل على مسار يقود إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية عام 2015”، وإنها كانت قد “تجاوزت التوقعات لتحقيق هذه الأهداف قبل اندلاع الحرب عام 2010، أو قبل تضييع الفرصة على البلاد التي كانت على وشك بلوغ مرحلة مهمة من التنمية”.

يقول الدردي إن “معدل البطالة في سوريا وصل إلى حوالي 54% مع نهاية عام 2013، بعدما كانت النسبة تلك لا تتجاوز 9% قبل الحرب، مضيفاً إن البلاد كانت لتشهد حالات جوع واسعة لولا تكافل المجتمع السوري، وإن تجربة التكافل إيجابية يجب البناء عليها”.

“أرقام التقرير تطرح المزيد من الأسئلة”، يقول الدردي قبل تقديمه الإجابة الجاهزة: “الحل” إما منح أو ديون، ويكون الواقع مزيجاً من الاثنين! “ورغم طرحه “الخيارات” تلك كحتمية لا مناص منها، يصر الدردي على أن “التخطيط والتنظيم والتشريع والتنفيذ عملية سورية وطنية”، وأن مهمة الإسكوا “تسليط الضوء على التحديات، واقتراح برامج يمكن الاستفادة منها”.

ورداً على سؤال صحفي، ينفي الدردي الحديث عن ضرورة الاستدانة، ويقول إن الإيرادات الداخلية “تكاد تصل إلى حدها الأقصى”، معيداً طرح الخيارين إياهما: إما تمويل العجز بالاستدانة، أو قبول “المنح”،

مبرراً ذلك بالقول إن "حجم الدمار الذي لحق بالمساكن يفوق القدرة المحلية على التمويل، وإن الكارثة أكبر من أن تكفيها إيرادات النفط والإنتاج".

ويكرّر الدردري التأكيد على أن "التقرير تقني، وليس سياسياً!" ويحذّر الدردري من أن "استمرار الأزمة يضيق نافذة الفرص المتاحة، ويقول في الوقت نفسه إن الأرقام تشير إلى قدرة مالية ومؤسسية تسمح بإعادة البناء، لو سُخرت بفعالي»، وإن سوريا نهضت من كل كربة على مدى السنوات الماضية".

يشرح هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في "الإسكوا"، أن التقرير يقدر مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب الثلاث بنحو 139.77 مليار دولار، تنقسم إلى 95.97 مليار دولار تكبدها القطاع الخاص (68.7%)، و43.8 مليار دولار تكبدها القطاع العام. وبحسب التقرير، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) من 60 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 33 مليار دولار عام 2013".

ويتبع "بلغت خسارة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010) خلال السنوات الثلاث الماضية نحو 70.67 مليار دولار". وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى دخول الاقتصاد السوري في ركود تضخمي، وارتفاع مستويات تضخم أسعار المستهلك بشكل ملحوظ خلال الحرب حتى بلغت 89.62%، مسجلة أعلى مستوى لها في الفترة بين عامي 2012 و2013"، إذ إن "أسعار المواد الغذائية والمشروبات تضخمت بشكل خاص، فارتفعت بنسبة 107.87% في الفترة نفسها".

ويعزو التقرير تسارع التضخم إلى "انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك بنسبة 173% بين عامي 2010 و2013". وبحسب بشير، انخفض التحصيل الضريبي بنسبة 65%، فيما ارتفع الإنفاق الحكومي الجاري، مقابل تدني الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي (بطبيعة الحال!)، كما ارتفع الدين المحلي، وكذلك الدين الخارجي، وإن بشكل بسيط، نظراً "إلى صعوبة الوصول إلى التمويل".

ويشير بشير إلى أن زيادة التمويل المحلي للعجز حرمت القطاعات الاقتصادية من التمويل، في ما يُعرف بـ crowding out effect. "ما حققته سوريا خلال عقود من التنمية، أنفقته في ثلاث سنوات"، قال خالد أبو اسماعيل، رئيس قسم السياسات الاقتصادية في "الإسكوا"، متحدثاً عن ابتعاد المجتمع السوري واقتصاده عن تحقيق "أهداف الألفية للتنمية"، ليؤكد أن "خيارات سوريا المحاصرة والمستنزفة تنحصر بتلك التي عيّر عنها الدردري!".

وبحسب التقرير، كانت سوريا قد حققت تقدماً كبيراً على صعيد "أهداف الألفية"، حيث تم تصنيفها في تقرير عام 2010 في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في تحقيق هذه الأهداف، لتتراجع إلى المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً، متقدمة الصومال، وكانت سوريا قد نجحت في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى إجمالي السكان من 7.9% إلى 0.2% في الفترة بين عامي 1997 و2010.

لترتفع جميع مؤشرات الفقر، وخطّه الأعلى وكذلك الأدنى، والفقر المدقع جراء الحرب، نتيجة الحصار الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والارتفاع الكبير بكلفة جميع السلع نتيجةً لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي للبضائع والخدمات وندرة بعضها، وكذلك تراجع القوة الشرائية لليرة السورية.

وبحسب التقرير، "وصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى نتيجة الحرب إلى 4 ملايين شخص (18% من السكان)، وانخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي من 98.4% عام 2011 إلى 70%. وعلى المستوى الصحي، تدهورت معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض بواسطة اللقاحات من حوالى 100% في جميع المحافظات قبل الحرب إلى نسبة تتراوح بين 50 و70% بحسب المحافظات، ووصلت إلى الصفر في بعض المناطق".

فيما يُقدر أن "معدل وفيات الأمهات وصل إلى 62.7 حالة لكل 100 ألف ولادة عام 2013، نتيجة تضرر البنى التحتية الصحية، وتوقف معظم إنتاج الدواء المحلي في ظل الحصار الخارجي"، ما أدى إلى "عودة أمراض كان السوريون قد نسوها، وتفاقم أمراض كانت معدلات انتشارها منخفضة".

الإسكوا: 237 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري في 2015

العربي الجديد

قالت منظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" التابعة للأمم المتحدة، إن الخسائر المتوقع أن يتكبدها الاقتصاد السوري في حال استمرار النزاع حتى العام 2015 ستصل إلى 237 مليار دولار. جاء ذلك في تقرير أصدرته المنظمة، اليوم الأربعاء، بعنوان: "تكلفة النزاع في سورية - الأثر على الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية"، أعدّه، كبير الاقتصاديين في "الإسكوا" عبدالله الدريديري. وأفاد التقرير بأن الناتج المحلي السوري تراجع في العام 2013 إلى 33.4 مليار دولار، مقارنة بالعام 2010، الذي بلغ فيه 60.1 مليار دولار، بنسبة انخفاض 44.4%، وارتفع معدل التضخم بنسبة 90%، وتراجعت الصادرات بنسبة 95%، والواردات بنسبة 93% مقارنة مع العام نفسه. وخلص التقرير إلى أن "ما حققته سورية خلال عقود من التنمية أنفقته في 3 سنوات فقط". ولفت إلى أن السوريين بدأوا يعانون من أمراض "كانوا قد نسوها" وهي السل، الحمى المالطية، الحصبة، السحايا، شلل الأطفال، إضافة إلى "استفحال أمراض أخرى" كالتهاب الكبد الفيروسي. وأوضح التقرير سالف الذكر أن عدد المساكن التي تهدمت منذ بدء الحرب بلغ 678.97 ألف منزل حتى العام الحالي، فيما بلغ عدد المساكن التي تضررت بشكل جزئي، نحو 509.1 ألف منزل، وعدد المساكن التي تضررت فيها البنية التحتية، نحو 862.21 ألف منزل. وكشف أن معدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ارتفع إلى 82% في نهاية العام الماضي، مقارنة بنسبة 35% العام 2011، متوقعة أن تصل إلى 66% العام 2015. وبحسب التقرير ذاته، فقد انخفض إنتاج النفط الخام من 377 ألف برميل يومياً في العام 2008 إلى 28 ألف برميل يومياً فقط في العام 2013، في حين استمر إنتاج الغاز الطبيعي 5.9 ملايين متر مكعب سنوياً في العامين 2008

و2013، رغم وصوله للذروة عام 2010 إلى 8.49 ملايين متر مكعب. ومنذ منتصف مارس/آذار 2011، تطالب المعارضة السورية بإنهاء أكثر من 44 عاماً من حكم عائلة بشار الأسد، وإقامة دولة ديمقراطية يجري فيها تداول السلطة، غير أن النظام السوري اعتمد الخيار العسكري لوقف الاحتجاجات، ما دفع سورية إلى معارك دموية بين القوات النظامية، وقوات المعارضة، حصدت أرواح أكثر من 191 ألف شخص، بحسب إحصائيات الأمم المتحدة.

War Sets Syria Back Three Decades in Human Development – ESCWA

Ghana Online

Syria has lost more than three decades in human development during its three-year old civil war, according to a new report on the impact of the conflict on the country's development goals.

The report released by the UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) shows that almost 45 per cent of Syrians live below the poverty line, compared to 12 per cent prior to the war.

The unemployment rate has also drastically increased, from eight to almost 50 per cent.

Abdalla Dardari, a senior economist at ESCWA, says that before the war, Syria was one of the few Arab countries which had surpassed all the Millennium Development Goals (MDGs).

Today, he says Syria is only more advanced in reaching the goals than Somalia.

“In just three years, the country lost more than three decades in human development. There is a dramatic decrease and deterioration, to the point that we can say unfortunately with confidence that it has become impossible for Syria to attain any of the MDGS by 2015.”

The report predicts that if the crisis continues until 2015, 90 per cent of Syrians will be considered as poor.